



**الموضوع تنفيذ أعمال مبني وحدة مرور الكم ١٣٥ ضمن عملية إنشاء أعمال
المباني البديلة والمعارضة مع أعمال تطوير طريق وادي النطرون - العلمين
(بالأمر المباشر)**

رقم العقد: ١٦٤٠ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

أنه في يوم الاربعاء الموافق : ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٣

حرر هذا العقد بين كل من: -

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته: رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة الشوربجي للإنشاءات" .

ويمثلها السيد / محمد أمين يونس الشوربجي

- بصفته / مدير اداري.

رقم قومي / ١٩٥١٤٧٠١٠٤١٩٥

بطاقة ضريبية / ٤٥٦ - ٤٤٠ - ٥٦٠

مأمورية ضرائب / الشركات المساهمة بالقاهرة.

سجل تجاري رقم / ٢٩٠١٣٩٠

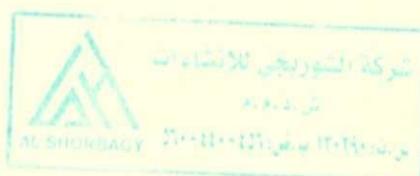
ومقرها / ١١ ش لوساكا - شقة ١ - م نصر - القاهرة.

اساع

سرس

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

محمد أمين يونس الشوربجي



التمهيد

بناءً على موافقة السيد اللواء / رئيس مجلس الإدارة على إسناد تنفيذ أعمال مبني وحدة مرور الكم ١٣٥ ضمن عملية إنشاء أعمال المباني البديلة والمتعارضة مع أعمال تطوير طريق وادي النطرون - العلمين (بالأمر المباشر) . إلى شركة الشورجي للإنشاءات بتكالفة تقديرية ١٦٤,٨٨٥ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة أربعة وستون ألف وثمانمائة خمسة وثمانون جنيها لا غير) . حيث قام الطرف الأول بمقاضاة الشركة على الأسعار الخاصة بينو الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ وقدره ١٦٤,٨٨٥ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة أربعة وستون ألف وثمانمائة خمسة وثمانون جنيها لا غير) شاملة الضريبة . وبعتبر محضر المقاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي: -

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاببات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد وتماما لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية "تنفيذ أعمال مبني وحدة مرور الكم ١٣٥ ضمن عملية إنشاء أعمال المباني البديلة والمتعارضة مع أعمال تطوير طريق وادي النطرون - العلمين (بالأمر المباشر)" طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد وقيمة إجمالية مقدارها ١٦٤,٨٨٥ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة أربعة وستون ألف وثمانمائة خمسة وثمانون جنيها لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

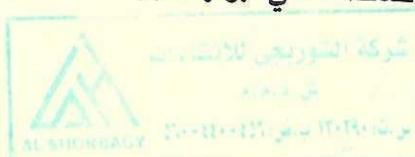
يلتزم الطرف الثاني "شركة الشورجي للإنشاءات" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهر من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة لجهة شرعاً وقانوناً .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمن نهائى رقم 762GULF241300001 بمبلغ ٢٤٥,٥٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وخمسون ألف ومائتان خمسة وأربعون جنيه لا غير) صادر من بنك مصر - فرع فريد سميكة صادر بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٩ وساري حتى ٢٠٢٥/٥/٨ .

بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسلیم النهائي واعتماد محضر لجنة الإسلام من السلطة المختصة . ويتم احتاجز ما يعادل ٥% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمن معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة ٤٠ من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

محمد أمين بوش



المرصد
الإلكتروني

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨^٠

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨^٠

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يمكن للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري^٠

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشتملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة^٠

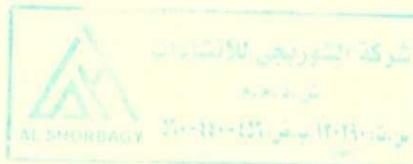
البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعد كل من يهم أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني^٠

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه^٠

محمد أمين لونس



العنوان
المرجع



العدد الحادى عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات و منشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه .

العدد الثاني عشر

يلزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

البند الثالث عشر
الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي الآلة وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول
وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

لیند الخامس عشر

يلتم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخالفات في ظرف شهر من التسلیم
الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب
الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصروف الإدارية الازمة.

لیند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منها يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافية أثارها القانونية.

العدد السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً.

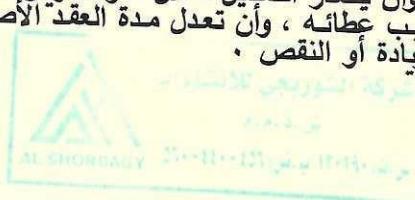
العدد الثامن عشر

رسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ١٩٤٨ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ٢٠١٩ فيما لم يرد به نص خاص .

العدد التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بازديادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%)
بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى
تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة
ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد، وألا يؤثر ذلك على
أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك
الفذ، بتناسب حجم الزيادة أو النقص .

محمد أمين يحيى نبي





العدد العشرون

سند الحادى والعشرون

النـد الحـادـي وـالعـشـرون
 يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨
 بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي
 قانون آخر، ويكون مسؤولاً عنبقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد
 فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف
 الأول، إن بحـيه عـلـى نـفـقـة الـطـرفـ الثـانـي وـتـحـت مـسـؤـلـيـتـه .

العدد الثاني والعشرون بمجلس الدولة بنظر كـ

الند الثالث العشرون
من جراء تغير في مقدار
يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أيه تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة
على ما جاء فينعقد هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مراعتها لهذا العقد.

العدد الرابع والعشرون

البند الرابع والعشرون
على ماء بيروت - - - - - البناد الرابع والعشرون
تحفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فرق الزبادة التي طرأ على أسعار
المواد (الحديد بجميع أنواعه - الاسمنت - البنيومين - السولار - الكابلات الكهربائية - كشافات
الإضاءة - لوحات التوزيع الكهربائية - المحول الكهربائي) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه
لذلك البنود وطبقاً للتعرifقات والمفadلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم التعاقدات "التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢)
لسنة ٢٠١٩ م .

العدد الخامس والعشرون

الند الخامس والعشرون
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول
بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الثاني

الطرف الأول

شركة الشوريجي للإنشاءات

الهيئة العامة للطرق والكباري

التوقيع (محمد أمين يلسن)

الوسم
لواه مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

السد / محمد امن يونس الشورجي

مدیر اداری